



نحو رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقيم وزارة العدل ورشة عمل بعنوان

تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد

العاصمة عدن - الجمهورية اليمنية

29-28 / أبريل / 2025م

لمحة عامة:

تتطلب المرحلة الحالية التي يمر بها اليمن تضافر جهود سلطات الدولة وهيئاتها لوضع البلاد على طريق التعافي الاقتصادي، وتعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية وبذل الجهود اللازمة لحشد المزيد من الدعم الدولي للوصول إلى تحقيق الاستقرار والتنمية على المستويات كافة. ولبلوغ هذه الأهداف لا بدّ من ايجاد رؤية وطنية لتعزيز الشفافية وتبني إجراءات لحوكمة تحصيل وإنفاق المال العام تركز على تفعيل المساءلة ومكافحة الفساد بما يتوافق مع الأولويات الوطنية والمعايير الدولية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد التي يُعدّ اليمن من أطرافها منذُ العام 2003م واتفاقية مكة المكرمة للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

انطلاقاً من هذا التوجه، وفي إطار الأولويات الخمس لدولة رئيس الوزراء، التي تتضمن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة، وتُولي اهتماماً خاصاً للمسائل المتعلقة بإنفاذ القانون ودعم مختلف التدابير والجهود التي من شأنها تحقيق تقدّم ملموس في تلك المجالات، تقيم وزارة العدل و برعاية رئيس مجلس الوزراء وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ورشة عمل أولى مخصصة لتعزيز الجهود الوطنية المتعلقة بإنفاذ القانون. في مكافحة الفساد، وذلك يومي 28 و29 أبريل 2025م. تُخصّص هذه الورشة لتنسيق الجهود الوطنية للسلطات الفاعلة بغية البدء برسم معالم رؤية شاملة وبرنامج عمل وطني متكامل في هذا المجال مع التركيز على مقتضيات تفعيل جهود مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون تحقيقاً للعدالة والنهوض بوضع البلد إلى مرحلة الاستقرار والبناء المنشود والتنمية.

الغاية الرئيسية للورشة تتمثل بإيجاد مساحة مشتركة تجمع السلطات والجهات المعنية بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، وعلى رأسهم ممثلي الهيئات القضائية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كونهم المعنيين بالتدقيق والتحقق والادعاء والمحاكمة، إضافة إلى مشاركين يمثلون المجتمع المدني والقطاع الخاص، بحيث تمكّنهم من بحث التحديات التي سيتم

طرحها، ومناقشة الاحتياجات المطلوبة، والاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب المقارنة وصولاً إلى بلورة توصيات وخطوات عملية قابلة للتنفيذ من شأنها أن تعزز التنسيق والتعاون والفعالية في كشف جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وفقاً للقانون.

تركز ورشة العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح دور مكونات منظومة الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد من منظور المعايير الدولية والتجارب المقارنة مع التركيز على دور المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون وضرورة تكامل جهودها في ذلك.
2. تسليط الضوء على قضايا الفساد وأوضاع السلطات والجهات المعنية بإنفاذ القانون بما في ذلك النتائج التي حققتها والصعوبات التي تواجهها.
3. تحليل الصعوبات والتحديات واقتراح الحلول والإجراءات اللازمة للتغلب عليها.
4. التأكيد على أهمية الرقابة المجتمعية ودور المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص في مؤازرة جهود الدولة لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
5. حشد الدعم الدولي والإقليمي لتوجه الحكومة في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتمهيد الطريق نحو بناء الشراكات اللازمة في هذا المجال.
6. تقديم السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة ومكافحة الفساد بشكل منهجي ومستدام يتسق مع المعايير الدولية.
7. إعداد رؤية شاملة لتعزيز اجراءات الشفافية ووضع مصفوفة زمنية لتنفيذ التوصيات وتحديد آلية المتابعة.

يُتوقع أن تحقق ورشة العمل سلسلة من النتائج أهمها:

1. رفع وعي المشاركين بأهمية بلورة رؤية شاملة وبرنامج عمل وطني متكامل لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
2. تحديد أبرز عناصر الرؤية الوطنية وبرنامج العمل وأفضل السبل لبلورتها بما يتناسب مع خصوصيات اليمن ومتطلبات المرحلة الحالية والمعايير الدولية ذات الصلة.

3. فهم دقيق وشامل لوضع السلطات المعنية بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات القائمة.

4. تحليل مشترك لأهم العوامل المعيقة لعمل سلطات إنفاذ القانون، سواء كانت قانونية، إجرائية، تنظيمية، مالية، أو أي عوامل أخرى.

5. الوصول الى توصيات محدّدة قابلة للتنفيذ بحسب الأولوية لتعزيز دور السلطات المعنية بإنفاذ القانون في مكافحة الفساد.

6. إنشاء قنوات للتواصل والتنسيق بين السلطات والجهات المختصة لضمان تكامل الجهود وتسريع الإجراءات بما يحقق الغاية المنشودة.

7. وضع آلية عملية لمتابعة الإجراءات اللازمة الخاصة بقضايا مكافحة الفساد وإنفاذ القانون وعملية الربط الشبكي للجهات المعنية.

وفي ختام ورشة العمل وبناء على جلساتها، سيعمل المنظمون ولجنة التنسيق على إعداد ثلاث مخرجات رئيسية:

أ- توصيات عامة لإعداد رؤية شاملة وبرنامج عمل وطني لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة وإنفاذ القانون.

ب- تقديم تقرير مفصل للوضع الحالي للسلطات المعنية، الصعوبات، التحديات والخطوات المقترحة لدعم جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد والآليات اللازمة لتطويرها.

ج- تقديم مصفوفة مزمّنة للتوصيات الصادرة عن الورشة، على أن يتم إرسال المخرجات إلى جميع الجهات المعنية، لتبنيها ضمن خططها في المرحلة القادمة.

جدول الاعمال التفصيلي متاح أدناه ومتوقّف بالغة الإنجليزية أيضًا.

اليوم الأول: الإثنين 28 / 04 / 2025م

التسجيل	09:00 – 08:00
الجلسة الافتتاحية	
<ul style="list-style-type: none"> • معالي القاضي / بدر العارضة، وزير العدل. • معالي القاضي / أبو بكر حسين السقاف، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. • معالي القاضي / قاهر مصطفى محمد علي، النائب العام. • معالي القاضي الدكتور/ علي عوض عطبوش، الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى 	الكلمات الرسمية
<ul style="list-style-type: none"> • سعادة السفير / محمد بن سعيد ال جابر، سفير المملكة العربية السعودية في اليمن. • سعادة السيدة/ زينة على أحمد، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن 	كلمات الشركاء
<ul style="list-style-type: none"> • دولة الدكتور/ أحمد عوض بن مبارك، رئيس مجلس الوزراء 	كلمة الافتتاح
استراحة	
11:00 – 10:30	
الجلسة الأولى	
13:00 – 11:00	
<ul style="list-style-type: none"> • معالي القاضي الدكتور / علي عطبوش عوض، أمين عام مجلس القضاء الأعلى. 	دور القضاء: الاستقلالية والنزاهة والفعالية
<ul style="list-style-type: none"> • سعادة القاضي / رمزي الشوافي، رئيس شعبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، النيابة العامة. 	دور النيابة العامة: الإنجازات والتحديات

<ul style="list-style-type: none"> ● سعادة القاضية / سحر عبد الجليل، ممثلة وزارة العدل وقاضي محكمة الأموال الابتدائية. 	<p>جهود وزارة العدل ومقتضيات تعزيز التعاون في مكافحة الفساد</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● الدكتور / حمود أحمد المساح، مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية برئاسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 	<p>دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتحديات التي تواجه دوره في مكافحة الفساد</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● الدكتور / لؤي طارش النعمان، أستاذ القانون الدستوري المشارك، كلية الحقوق، جامعة عدن. 	<p>دور المجتمع: مجالات التكامل وعوامل النجاح</p>	
استراحة		13:15 – 13:00
الجلسة الثانية		14:30 – 13:15
<ul style="list-style-type: none"> ● الأستاذ / أركان السبلاني، رئيس المستشارين الإقليميين لشؤون مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في الدول العربية. 	<p>ميسر الجلسة</p>	
مجموعات عمل مصغرة: تحليل SWOT للوضع الحالي - تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات القائمة بناءً على الأوراق المقدمة.		
الغداء		14:30

اليوم الثاني: الثلاثاء 29 / 04 / 2025م

الجلسة الثالثة		10:45 – 09:00
<ul style="list-style-type: none"> • سعادة الاستاذة/ ميعاد الصغير، مدير عام الإدارة العامة للاتفاقيات الإقليمية والدولية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية 	تجربة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية	
<ul style="list-style-type: none"> • السيد / تايلر هودجسون، رئيس الفريق الإقليمي لمناطق الشرق الأوسط وشمال وغرب ووسط أفريقيا بنيابة رئاسة النزاهة، مجموعة البنك الدولي 	ممارسات جيدة ودروس مستفادة في مجال الكشف عن الفساد والتحقيق فيه	
<ul style="list-style-type: none"> • السيدة / مارتا مونتيروزا، خبيرة قانونية في مجال مكافحة الفساد، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 	ممارسات جيدة ودورسة مستفادة في تنسيق جهود إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد	
<ul style="list-style-type: none"> • السيدة / منى سالم، منسقة البرنامج الإقليمي بشأن الجرائم المالية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 	التحقيق المالي في جرائم الفساد لسلطات إنفاذ القانون والإدعاء العام	
مناقشة عامة		
استراحة		11:15 – 10:45
الجلسة الرابعة		13:00 – 11:15

<ul style="list-style-type: none"> • الأستاذ / أركان السبلاني، رئيس المستشارين الإقليميين لشؤون مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في الدول العربية. 	<p>ميسر الجلسة</p>	
<p>مجموعات عمل مصغرة: تحديد الأولويات والخطوات العملية اللازمة لدعم الجهات بإنفاذ القانون وتعزيز التنسيق والتعاون بينها.</p>		
<p>استراحة</p>		<p>13:15 – 13:00</p>
<p> </p>		
<p>الجلسة الخامسة</p>		<p>14:00 – 13:15</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الخلاصات العامة والتوصيات. • نقاش مشترك بشأن التوجّهات الرئيسية. • عرض الإطار العام للجنة التنسيق والمتابعة المقترحة. 		
<p>الجلسة الختامية</p>		<p>14:30 – 14:00</p>
	<p>الكلمة الختامية</p>	
<p> </p>		
<p>الغداء</p>		<p>14:30</p>